PRESIDENCY OF THE REPUBLIC OF TURKEY
INVESTMENT OFFICE

إعلان اسطنبول

لقد اجتمعنا نحن أصحاب المصالح الحكومية العليا وممثلو قطاع الأعمال للدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي تحت رعاية فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، في المؤتمر رفيع المستوى للاستثمار في القطاعين العام والخاص التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، والذي جرى تنظيمه من قبل مكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية التركية بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في الفترة ما بين 8-9 ديسمبر/كانون الأول 2019 في اسطنبول تحت عنوان "إطلاق فرص استثمارية في إطار منظمة التعاون الإسلامي: استثمارات لتعزيز التضامن والتنمية"؛ وعليه فإننا

إذ نسترجع ***روابط التضامن طويلة الأمد والمستندة إلى جذور تاريخية وثقافية وجغرافية سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية ولغوية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تشكل الأساس لشراكاتنا الاستراتيجية، كما نعرب عن حرصنا على تعزيز هذه العلاقات وتوطيدها اعتمادًا على مبادئ المساواة والمصلحة المتبادلة والاحترام؛***

ونعيد التأكيد على التزامنا بالأهداف المشتركة المتمثلة في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة من أجل الاندماج الفعّال في الاقتصاد العالمي مما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إنشاء سوق إسلامية مشتركة، بالنظر إلى الالتزامات القانونية الدولية والإقليمية للدول الأعضاء مع تعزيز رفاهية الإنسان والتنمية البشرية في دولنا الأعضاء؛

ونعيد التأكيد على الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ بالإضافة إلى أهمية تفعيل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء والذي من شأنه أن يسهل تدفقات الاستثمار الموجهة نحو التصدير في إطار منظمة التعاون الإسلامي؛

ونشير إلى مجال الأولوية لمنظمة التعاون الإسلامي 2025، والمتمثل في: برنامج خطة العمل بشأن "التجارة والاستثمار والتمويل"، والذي يشجع على تسهيل الاستثمارات داخل منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من جانب القطاعين العام والخاص؛

ونعيد التأكد على التزامنا بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لعام 2030، كإجراء تحويلي لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة متوازية ومتكاملة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

كما ندرك الحاجة إلى ترسيخ عملية التحويل الشاملة لاقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال *تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة رفيعة المستوى إلى منطقة منظمة التعاون الإسلامي، والتي ستسهم بدورها في توسيع نطاق الإنتاج المحلي وتنويع الصادرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية ورفع مستوى المهارات المحلية وتنمية الابتكار المحلي وتعميق الروابط الاقتصادية على الصعيد العالمي*؛

ونقر بمزايا التكامل الإقليمي في إفساح المجال لإمكانات النمو بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كوسيلة للتصدي الفعال للاختلالات والتفاوتات القائمة في مراحل التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء لدينا، من خلال تمكين أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص من بناء واستكشاف وتجديد الشراكات الاستراتيجية المربحة لكل الأطراف والتي تستفيد من أوجه التكامل بين القطاعات وسلاسل القيمة الناشئة إقليميًا وعالميًا؛

كما ندرك التوجهات العالمية الاقتصادية، بما في ذلك الغموض الذي يكتنف التوجهات العالمية (عدم إمكانية التنبؤ) وتعطل التدفقات التجارية والحاجة إلى تحسين النظم الأيكولوجية في مجالي التكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى الآثار السلبية الناتجة عن تغير المناخ وما يرتبط بذلك من مخاطر عدم الاستقرار السياسي؛

ونقر ***مع بالغ التقدير بالتأثير الإيجابي للسياسة الشاملة الواسعة لتشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ولكن*** *مع الإشارة في الوقت نفسه* ***بقلق إلى الحمائية التجارية والاستثمارية في الدول الأعضاء، والتي يُحتمل أن تعيق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مثل القدرات المؤسسية والإجراءات الإدارية المعقدة وأنظمة منح التأشيرات والقيود المفروضة على عمليات تحويل رأس المال والربح؛***

ونبرز الدور الرئيسي الذي تؤديه السياسات الضريبية الإقليمية المنسقة على الصعيدين المحلي والوطني في تعزيز وجذب الاستثمار؛

ونعرب عن رغبتنا في زيادة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار وريادة الأعمال في إطار منظمة التعاون الإسلامي، في أمور من بينها تيسير تدفقات الاستثمار وتحسين الإطار القانوني والحوكمة، وإقامة بنية تحتية مادية وتنظيمية بالإضافة إلى إعداد برامج بناء القدرات المتعددة والأخذ بمخططات التأمين ضد المخاطر السياسية؛

ونقر بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات متواصلة ومتضافرة من جانب الحكومات وأصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الاستثمار وخلق بيئة استثمار شاملة ومستدامة، والتي من شأنها أن تكون بمثابة دافعًا كبيرًا للتنمية المستدامة والعمالة والابتكار والإنتاجية، مما يؤدي إلى تمكين التحول الكامل الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء؛

ونقدر تمام التقدير الدور الرائد للبنك الإسلامي للتنمية وأعضاء مجموعته (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الإسلامية)، بالإضافة إلى الأفرع البارزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي مثل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنتدى التعاون الإسلامي للشباب في تمويل وتشجيع ودعم الدول الأعضاء والقطاعين العام والخاص من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة للدول الأعضاء؛ وكذلك دعمهم وإسهامهم في نجاح تنظيم المؤتمر

ونثني ببالغ التقدير على الدور الاستراتيجي للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي (الكومسيك) في تعزيز وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، فضلاً عن تهيئة منصة فريدة ومنتظمة لتنظيم المشروعات والتمويل وإجراء المشاورات اللازمة وإبداء التوصيات للدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

1. التأكيد على أن الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة تمثل شرطًا مسبقًا لتكوين الثروات وإيجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستويات معيشة المواطنين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ سياسات العمل المحسنة بالإضافة إلى الحوار المحلي والإقليمي الخاص والعام من خلال تنمية المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة، من شأنه أن يؤدي إلى تيسير وتنشيط تدفقات الاستثمار ونقل التكنولوجيا والابتكار في الدول الأعضاء من خلال اعتماد سياسات استثمار شاملة ومنسقة ووضع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات.

2. التشجيع على التعاون النشط والمشاركة والحوار بين الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصالح الآخرين في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي لمراجعة المعايير الدولية في تدابير سياسة الاستثمار والأطر التنظيمية على الصعيد الوطني ومنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز المبادرات والشراكات العامة والخاصة مع تنشيط بيئة الاستثمار، التي من شأنها أن تساهم في التنفيذ الفعّال لمنظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج خطة العمل؛

3. مطالبة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيرها من المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ببدء حوار بين جميع أصحاب المصالح المعنيين من أجل تطوير أدوات المنهجيات الخاصة بسياسات الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تقييم الأطر القانونية والمؤسسية الحالية ووضع تحليل دقيق للتطور الذي يحققه القطاع الخاص، وذلك في إطار منظمة التعاون الإسلامي وخارجها، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية للمناهج المتبعة لتعزيز الاستثمار وتيسيره وزيادة آثاره؛

4. الإقرار بالدور الرئيسي لوكالات تشجيع الاستثمار (IPAs) باعتبارها مركزًا متكاملًا فعالًا في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لا سيما في تقليل القيود الإدارية وتكاليف الاستثمار، والتأكيد على الحاجة إلى التنسيق والتشاور

والتواصل بين وكالات تشجيع الاستثمار للدول الأعضاء، بما في ذلك تطوير برامج بناء القدرات وتبادل الخبرات لدعم الدول الأعضاء المعنية في إنشاء وكالات تشجيع الاستثمار وتعزيز دورها؛

5. التشجيع على تنظيم الفعاليات الاستثمارية على الصعيد الإقليمي ومنظمة التعاون الإسلامي، مثل منتديات الاستثمار الإقليمية، ومنتديات الأعمال التجارية، والمعارض، والمهرجانات، والمؤتمرات، والمشاركة الفعالة لممثلي الحكومات ودوائر الأعمال التجارية في هذه المناسبات، سعيًا إلى مواجهة التحديات وتحديد مجالات جديدة للشراكات الاستثمارية؛

6. مطالبة الدول الأعضاء باستحداث سياسات شاملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتوافق مع خطط التنمية الوطنية فضلًا عن مراعاة متطلبات المستثمرين، لا سيما الإجراءات الإدارية، وعدم التمييز، والإنصاف الضريبي والحوافز، وتوفير المدخلات الوسيطة، والضمان التأميني، إلى جانب المخططات المتوافقة مع الحلال؛

7. التأكيد على التزام المستثمرين بالامتثال التام لقوانين الاستثمار الوطنية والدولية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القوانين البيئية والاجتماعية والإدارية (ESG) التي تحترم الحقوق الاجتماعية وتتصرف بمسؤولية عن طريق تحديد ومنع وتفادي الآثار السلبية المحتملة لأنشطتها في الدول الأعضاء؛

8. التأكيد على أهمية توفير إجراءات مبسطة وسلسة وفعالة، إلى جانب تقليل عبء الإجراءات التنظيمية الإدارية وتكاليف المعاملات في تحقيق بيئة استثمارية مواتية ومطالبة البنك الإسلامي للتنمية بإعداد كُتيب يوضح أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال؛

9. التشديد على تعزيز فرص حصول الشركات صغيرة الحجم والمتوسطة على خدمات مالية طويلة الأجل لتمكين استثماراتها الأجنبية المباشرة، في ضوء مساهمتها الكبيرة في الابتكار وايجاد فرص عمل جديدة، إلى جانب الاستفادة من قدراتها على النمو إلى أقصى درجة في الدول الأعضاء؛ مطالبة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتطوير برامج إقامة الروابط العكسية للمناطق الصناعية الخاصة بالشركات صغيرة الحجم والمتوسطة بين الدول الأعضاء ومضاعفة تمويل المناطق الصناعية الخاصة بالشركات صغيرة الحجم والمتوسطة؛

10. الإقرار بالأهمية البالغة لكلٍ من الإمكانيات غير المستغلة لاستثمارات القطاع الخاص – بما يتميز به من حراك وتنافسية – في التنمية المستدامة والشاملة والمنصفة للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ومطالبة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بإعداد تقرير مشترك يتناول تحليل أوضاع القطاع الخاص بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لرفعه إلى الجلسة الوزارية للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي؛

11. **الإشارة مجددًا** إلى الدور الريادي الذي تضلع به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية باعتبارها الدعامة التمويلية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتشديد مجددًا على أهمية توفير الدعم المالي الإسلامي المناسب من خلال تقديم خطط تمويلية كافية واستثمارات تأمينية وتجارية لدعم المشاريع الاستثمارية عبر الحدود إلى جانب تدفقات الاستثمار من بقية أنحاء العالم إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

12. دعوة الحكومات وأعضاء منظمة التعاون الإسلامي المعنيين، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية إلى التعاون سعيًا إلى تحليل وتقديم موارد بديلة لتمويل الاستثمار، ولا سيما التمويل الاجتماعي الإسلامي؛

13. مطالبة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالتشاور مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي المقرر رفعها إلى الدورة الوزارية للكومسيك، بإعداد تقرير بشأن توقعات الاستثمار وتحديد الحالة المقارنة للدول الأعضاء، وتوجهات النظم الأيكولوجية الاستثمارية، والقطاعات التي ينظر في إعطائها الأولوية في مجال الاستثمارات، و آثار الصناديق الاستثمارية؛

14. إعادة التأكيد على الدور الحاسم لتنمية الموارد البشرية في زيادة القدرة التنافسية للدول الأعضاء على جذب الاستثمار ومطالبة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بتأكيدها وذلك في إطار الأنشطة المعنية بتطوير المهارات وبرامج التدريب المهني، بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة؛

15. مناشدة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتخطيط لترتيبات مؤسسية للتعاون مع المنظمات والجهات المعنية الإقليمية والدولية الأخرى، بما في ذلك بنوك الاستثمار والتنمية المتعددة الأطراف، لمضاعفة الجهود الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستدامة؛

16. إبداء عميق التقدير والدعم للدعوة الكريمة التي تفضل بتقديمها فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، فيما يتعلق بالقطاع العام والخاص للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من أجل الاضطلاع بمسؤوليتها الإنسانية للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب الألباني المنكوب بالزلزال الذي ضرب البلاد مؤخرًا وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والمادية اللازمة.

17. نعرب عن امتناننا لحكومة تركيا على حسن ضيافتها للمشاركين، كما نعرب عن دواعي التقدير البالغ للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورئاسة مكتب الاستثمار بالجمهورية التركية على تعاونهم ودعمهم في تنظيم المؤتمر والإسهامات الملموسة في النهوض بالتضامن الاقتصادي والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

18. الدعوة لعقد المؤتمر رفيع المستوى للاستثمار في القطاعين العام والخاص لمنظمة التعاون الإسلامي كل عامين بإحدى الدول الأعضاء التي تبدي استعدادها لذلك.

اسطنبول، 9 ديسمبر/كانون الأول 2019